



شبكة المعلومات الجامعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





شبكة المعلومات الجامعية



شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكرو فيلم

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم



نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
على هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات



يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيداً عن الغبار

في درجة حرارة من 15 – 20 مئوية ورطوبة نسبية من 20-40 %

To be kept away from dust in dry cool place of
15 – 25c and relative humidity 20-40 %



شبكة المعلومات الجامعية



بعض الوثائق الأصلية تالفة



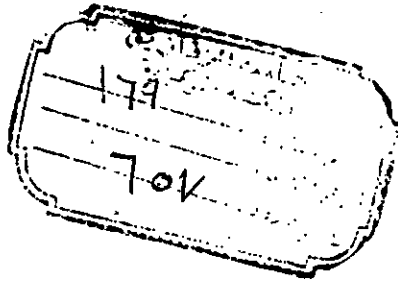
شبكة المعلومات الجامعية



بالرسالة صفحات

لم ترد بالأصل

B 10904



جامعة الزقازيق
كلية التجارة

موقف مراقب الحسابات من نظام التكاليف في المشروعات الصناعية

فان فريد أحمد عطيه نجم

179

بحث

مقدم لكلية التجارة - جامعة الزقازيق
للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

تحت اشراف

الاستاذ الدكتور

عباس ممدى الشيرازى
استاذ المحاسبة وعميد كلية التجارة
جامعة الزقازيق

الاستاذ الدكتور

ابراهيم على عشمارى
استاذ ورئيس قسم المحاسبة
جامعة حلوان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

" الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لننتهدى لولا أن هدانا الله "

فى تلك اللحظة التى أنتهيت فيها من اعداد هذه الرسالة أتوجه الى الله عز وجل بالشكر على جزيل نعمائه .

ويسعدنى أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير الى استاذى الدكتور ابراهيم على عشاوى استاذ ورئيس قسم المداينة بجامعة حلوان ، لما قدمه من عون خالص ولما أسداه من نصح أبوى وما بذله من جهد بناء كان لهم أعظم الأثر فى اخراج هذا البحث على هذا النحو ، فقد كان لى رائدا أنار الطريق أمامى ووالدا حبانى بفيض من التشجيع والرعاية .

وفى هذا المقام لا يفوتنى أيضا أن أتقدم بكل الشكر والاعزاز للاستاذ الدكتور عباس الشيرازى استاذ المداينة وعميد كلية التجارة بجامعة الزقازيق على جهوده المخلصة ومعاونته الصادقة الأمينه ، فضلا عما كان لمؤلفاته وكتبه ومقالاته العلميه أكبر الأثر فى تكوين فكر الباحثة .

ولا تستطيع الباحثة أن تعبر عن مدى شكرها وامتنانها للاستاذ الدكتور عزت الشيخ عميد كلية التجارة جامعة الأزهر الذى تنازل بالمواقفه على مناقشة هذه الرسالة فاسبح على الباحثه شرفا كبيرا .

كما أتوجه بخالص الشكر الى الاستاذ الدكتور منير سالم الاستاذ بكلية التجارة جامعة القاهرة على موافقته على الاشتراك فى لجنة المناقشة مما أثرى هذه المناقشة علميا .

وأخيرا تتقدم الباحثة بشكرها وتقديرها للعاملين بمكتبات كليات التجارة بجامعات الزقازيق ، القاهرة ، عين شمس على التسهيلات التى قدموها للباحثه فى جصع المادة العلمية للبحث .

وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنبت

((مقدمة البحث))

—



مقدمة البحث

موقف مراقب الحسابات من نظام التكاليف
في المشروعات الصناعية

المشكلة وأبعادها :

أولى المشرع المصرى اهتمامه لنظام التكاليف فى المشروعات الصناعية ، وذلك

" لاهمية التكاليف ودورها الرقائى فى القضاء على الاسراف "

" والتلف والضياع واهميتها فى تسعير وتقييم المخزون السلعى "

" بأنواعه المختلفة " (١) .

ويتضح هذا الاهتمام فى أكثر من موضع .

فقد نص فى الفقرة الثالثة من المادة ٥٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على

أنه :

" يجب ان يشتمل تقرير مراقب الحسابات بالنسبة "

" للشركات الصناعية عما اذا كانت تمسك حسابات "

" تكاليف ثبت له انتظامها " .

كما أشار القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ . ولائحته (المادة ١٤ من اللائحة) على

ان من واجبات مراقب الحسابات :

" التحقق من مدى ملاءمة النظام المحاسبى وأنظمة "

" الضبط والرقابة الداخلية للوحدة محل المراجعة "

" وان يتأكدوا من سلامة توجبه العمليات المحاسبية "

" والقيود بالدفاتر ، وعدم الالتزام بالمراجعة "

" الداخلية وحددها ، بل يجب التحقق من سلامة "

" التصرفات ذاتها ومن اتباع النظم والقواعد المقررة " .

(١) : د . ابراهيم على عشاوى ، اساسيات المراجعة والمراقبة الداخلية ، ج ١ (القاهرة ،

(ب)

اما القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٤ والخاص باصدار قانون الجهاز المركزى للمحاسبات ، فقد نصت المادة (٤) منه على ان يباشر الجهاز فى مجال الرقابة على الاعمال العامة وتقييم نتائجها على :

- " مراجعه حسابات تكاليف الاعمال على ما كان "
- " مقدارها ومراجعه التكاليف بالنسبة لكل "
- " نوع من الاعمال والمشروعات ، وكذلك "
- " معدلات اداء مختلف الاعمال وما يتكلفه كل "
- " كل منها والتحقق من ان تلك الاعمال قد "
- " تم تنفيذها بالمصروفات التى قدرت لها "
- " وتقييم نتائجها بالنسبة لما كان مستهدفا "
- " منها . "

ما سبق يتضح ان المشرع المصرى اتقى على عائق مراقب الحسابات بالنسبة للمشروعات الصناعية ، عبء الافصاح عن مدى سلامة نظام التكاليف بها .

ومذ لك فان مراقب الحسابات لى يستطيع تحقيق الاهداف التى يتوخاها من قيامه بعمله فى المشروعات الصناعية فانه يواجه بمشكلة ذات جانبين .

الجانب الاول : كيف يمكنه الاستفادة من وجود نظام التكاليف فى المشروعات الصناعية للتوصل الى موضوعيه القوائم المالية الختامية ، و مدى تعبيرها عن نتيجة النشاط . وعن المركز المالى للمشروع ، وبالتالى يمكن له تحقيق اهداف الرقابة الخارجيه على الحسابات .

الجانب الثانى : كيف يمكن له فحص ومراجعه نظام التكاليف فى المشروعات الصناعية بما يخدم اهداف الرقابة الخارجيه على الحسابات .

اهداف البحث :

من عرض ابعاد المشكلة يمكن تلخيص أهم الاهداف التى تسعى اليها الباحثة

من هذا البحث فيما يلى :-

اولا : تتسم مهنة الرقابة الخارجيه على الحسابات بالتطور - فهي ليست مهنة جامدة - فهي تتطور بتطور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية واختلاف الشكل القانوني للوحدات الاقتصادية ، وتنوع اوجه نشاطها ، ومن ثم يتعين اولا التعرف على مدى الارتباط بين الاهداف التي يسعى اليها مراقب الحسابات من قيامه بعملية وبين نظام التكاليف في المشروعات الصناعية ، هذا الى جانب التعرف على مدى مسئولية مراقب الحسابات تجاه نظام التكاليف في ضوء التشريعات السارية .

ثانيا : في حاله وجود ارتباط بين كل من الاهداف التي يسعى اليها مراقب الحسابات من قيامه بعمله وبين نظام التكاليف في المشروعات الصناعية ، الى جانب مسئولية المراقب عن نظام التكاليف طبقا للتشريعات السارية . . . فما هو الدور الذي يقوم به نظام التكاليف للتحقق من موضوعه القوائم الماليه الختامية في هذه المشروعات الصناعية .

ثالثا : ما هي المقومات والمكونات الاساسيه لنظام التكاليف في المشروعات الصناعية ؟
رابعا : اطار فحص ومراجعة نظام التكاليف في المشروعات الصناعية بما يخدم اهداف الرقابة الخارجيه على الحسابات وموقف مراقب الحسابات من نظام التكاليف في هذه المشروعات .

أهمية البحث :

من خلال الاهداف التي يسعى اليها هذا البحث تتضح اهميته في الاتي :-
ان افصح مراقب الحسابات عن رأيه عن مدى سلامة نظام التكاليف بعد تطويرا كيفيا لمسئوليته مراقب الحسابات ، حيث لم تعد تقتصر الرقابة الخارجيه على الحسابات على مجرد المراجعة الحسابيه والمستنديه وضمنون وجوه القوائم الماليه الختامية ، بقصد التوصل الى رأى فني انتقادي محايد عن دلاله تلك القوائم . بل انه مع اتجاه الدوله نحو التخطيط الشامل لمواردها الاقتصادية أصبح احد الاهداف التي تسعى اليها الرقابة الخارجيه على الحسابات معاونه القائمين على اداره المشروع على محوكل اسراف اوضياع وبالتالي تحقيق اقصى كفايه انتاجيه ممكنه .

ان المبدأ الاساسي الذي يحكم اعداد القوائم الماليه الختامية الان ، هو انه يجب ان تعطى هذه القوائم صورته صادقه وعادله عن ربحيه المشروع عن الفترة تحت المراجعة وعن المركز المالي في نهايتها ، وهذا لا يتأتى في المشروعات الصناعيه الا اذا كانت

هناك حسابات تكاليف ثبت لمراقب الحسابات سليم انتظامها بعد قيامه بمراجعتها والتأكد من صحة ما بها من بيانات تكاليفيه أعدت في إطار نظام سليم .

ان الاطمئنان لوجود نظام سليم للتكاليف في المشروعات الصناعية ، لهو من الامور بالغه الاهميه ، حيث يكفل هذا النظام توفير افضل السبل للتحقق من نوعيات المخزون وقيمتها ، وهى تمثل عنصرا من أهم عناصر قوائم النتيجة وقائمه المركز المالى .

ان اتجاه الدوله نحو التخطيط الشامل لمواردها الاقتصاديه ، يتطلب الحصول على البيانات التفصيليه الدقيقه عن كافة المشروعات وخصوصا المشروعات الصناعيه ، وهذا لا يتحقق بدون وجود نظام سليم للتكاليف فى هذه المشروعات .

امكانيه استكمالـه :

لا يعتبر هذا البحث نهاية المطاف لموضوع موقف مراقب الحسابات من نظام التكاليف فى المشروعات الصناعيه . حيث تناوله كثير من الباحثين من زوايا متباينه .

ان امكانيه استكمال هذا البحث وتطويره قائمه بل وضروريه ، لان الظروف الاقتصاديه ليست كما ساكنه ، وانما تتميز بالديناميكيه والحركه السريعه مما قد يوجد مفاهيم جديده .

هيكل البحث وخطة العرض :

يتكون البحث الذى تتقدم به الباحثه من ثلاثه ابواب رئيسيه مترابطه فيما بينها حيث :

يستعرض الباب الاول من البحث اهداف كل من الرقابه الخارجيه على الحسابات والاهداف التى يسعى الى تحقيقها نظام التكاليف فى المشروعات الصناعيه ، وذلك تمهيدا للربط بينها ، كما يتناول هذا الباب بالعرض مسئوليه مراقب الحسابات تجاه نظام التكاليف فى ضوء التشريعات الساريه .

ويعرض الباب الثانى لدور نظام التكاليف فى التحقق من موضوعيه القوائم المالىـه الختاميه فى المشروعات الصناعيه . وذلك من خلال التعرف على نظام المراقبه الداخليه فى المشروعات الصناعيه تلك التى تعتبر نقطه بدايه لعمل مراقب الحسابات وعلاقتها بنظام التكاليف فى هذه المشروعات . ثم تطرق الباب الى عرض وسائل الاثبات التى يستند اليها مراقب الحسابات عند ابداء رأيه الفنى الانتقادى المحايد فى القوائم المالىه الختاميه للمشروع ودور نظام التكاليف كوسيله هاه من وسائل الاثبات .

ويكرس الجزء الأكبر من هذا الباب للتعرف على الدور الذي يقوم به نظام التكاليف في التحقق من موضوعيه قوائم النتيجة في المشروعات الصناعية ، وذلك من خلال التعرف على مدى تأثير العناصر الأساسية التي تظهرها تلك القوائم بنظام التكاليف والدور الذي يقوم به نظام التكاليف في المشروعات الصناعية في التوصل الى النتائج الواقعيه للنشاط .

واستكمالا لهذا الباب تعرضت الباحثة للدور الذي يقوم به نظام التكاليف في التحقق من موضوعيه بعض عناصر قائمه المركز المالي .

ومتناول الباب الثالث اطار فحص ومراجعة نظام التكاليف في المشروعات الصناعية بما يخدم اهداف الرقابه الخارجيه على الحسابات وذلك من خلال التعرف على المقومات والمكونات الاساسيه لنظام التكاليف في هذه المشروعات وذلك تمهيدا للتعرف على الاجراءات التي يقوم بها مراقب الحسابات لمراجعة هذا النظام في المشروعات الصناعية .

منهاج البحث

قسمت الباحثة البحث الى ثلاثة أبواب يضم بعضها عدة فصول وذلك على النحو

التالى :

الباب الاول : وتناول اهداف ومسئوليات مراقب الحسابات ومدى ارتباط نظام التكاليف بها وتكون من فصلين .

الفصل الاول : وتناول اهداف الرقابة الخارجيه على الحسابات ومدى ارتباط اهداف نظام التكاليف بها .

الفصل الثانى : ويتعرض لمسئوليه مراقب الحسابات تجاه نظام التكاليف فى ضوء التشريعات الساريه .

الباب الثانى : وتتناول فيه الباحثة دور نظام التكاليف فى التحقق من موضوعيه القوائم الماليه الختاميه فى المشروعات الصناعيه ويتضمن هذا الباب الفصول الاربعه التاليه :

الفصل الاول : المراقبه الداخليه ومدى ارتباط نظام التكاليف بها .

الفصل الثانى : وسائل الاثبات ودور نظام التكاليف كوسيله هامه من وسائل الاثبات .

الفصل الثالث : دور نظام التكاليف فى التحقق من موضوعيه قوائم النتيجه وينقسم الى بحثين على الوجه التالى :

البحث الاول : تاثير العناصر الاساسيه فى قوائم النتيجه بنظام التكاليف فى المشروعات الصناعيه .

البحث الثانى : ويهدف الى التعرف على دور نظام التكاليف فى التوصل الى النتائج الواقعيه للنشاط .

الفصل الرابع : دور نظام التكاليف فى التحقق من بعض عناصر قائمه المركز المالى وذلك من خلال بحثين :

البحث الاول : وتتناول دور نظام التكاليف فى التحقق من الاصول الثابته .

البحث الثانى : ويتعرض لدور نظام التكاليف فى التحقق من الاصول المتداوله غير التقديه .